



أباء سورية

«داعش» يخلي مخيم اليرموك والحجر الأسود.. والنظام يعلن السيطرة على كامل جنوب دمشق

طهران: لا يمكن لأحد أن يجبرنا على الخروج من سورية



عواصم - وكالات: أكدت إيران أمس أنه لا أحد يمكنه إخراجها من سورية، على اعتبار أن وجودها هناك جاء بطلب من النظام السوري، وسط تصاعد الحديث عن خلافات بدأت تظهر للعلن بين طهران وموسكو التي ظهرت أكثر من دعوة عنها لإخراج جميع القوات الأجنبية من سورية. قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي إن وجود إيران في سورية سيستمر ما دام الأمر يتطلب ذلك وما دام النظام السوري يريد.

جاء ذلك ردا على سؤال عما إذا كانت روسيا يمكن أن تجبر إيران على الخروج من سورية، حيث قال قاسمي «لا يمكن لأحد أن يجبر إيران على فعل أي شيء. سنستمر إيران في المساعدة في سورية مادام الأمر يتطلب ذلك، وطالما أرادت الحكومة السورية ذلك».

ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إرنا) عن المتحدث قوله: «وجودنا في سورية هو بناء على طلب من حكومة ذلك البلد وهدفنا هو محاربة الإرهاب». وتابع: «من عليهم مغادرة سورية هم الذين دخلوا إلى هذا البلد دون إذن من حكومتها». وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قال خلال لقاء مع رئيس النظام السوري بشار الأسد، في سوتشي الخميس الماضي، إنه بعد بدء العملية السياسية في البلاد، «لا بد من إخراج القوات الأجنبية من سورية». ولاحقا فسر مبعوث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إلى سورية، ألكسندر لافرتيف هذا التصريح حول القوات الأجنبية وقال إنه يعني «كل المجموعات العسكرية الأجنبية، التي توجد على أراضي سورية، بمن فيهم الأميركيون والأتراك وحزب

الله والإيرانيون». ميدانيا، أخلى تنظيم داعش مواقعه الجنوبي دمشق بالكامل، بموجب الاتفاق الذي وقعه النظام السوري السبت الماضي، والذي نفاه عدة مرات قبل أن يعود ليعلن أمس بسط سيطرته على منطقة الحجر الأسود ومخيم اليرموك. وذكرت وكالة «سانا» الرسمية أمس أن جيش النظام أعلن فرض سيطرته على منطقة الحجر الأسود جنوبي دمشق. وقالت إن عمليات الجيش التي استؤنفت ضد الإرهابيين بعد إجراج الأطفال والنساء والشيوخ خلال فترة التوقف المؤقت لإطلاق النار التي سبق أن أوضحت أن وحدات المشاة نفذت عمليات اقتحام ضمن كتل الأبنية وأزقة الشوارع الضيقة التي شكلت ملاذا أخيرا للإرهابيين في الحجر الأسود. وخلافا للرواية الرسمية، قالت مواقع مالية والمرصد السوري لحقوق الإنسان، إن حفلات تابعة للنظام نقل مقاتلي التنظيم ومدنيين خرجت من الحجر الأسود ومخيم اليرموك باتجاه البادية السورية. ونشر عبر موقع «فيسبوك» تسجيل مصور قيل إنه من هاتف أحد عناصر قوات النظام، وظهر فيه حفلات تمر من وسط العاصمة دمشق لمقاتلي التنظيم وعائلاتهم وما تبقى من المدنيين في أحياء مخيم اليرموك والحجر الأسود والتضامن. ونقل التنظيم وعائلاتهم وما تبقى من المدنيين في أحياء مخيم اليرموك والحجر الأسود والتضامن. ونقل التنظيم وعائلاتهم وما تبقى من المدنيين في أحياء مخيم اليرموك والحجر الأسود والتضامن. ونقل التنظيم وعائلاتهم وما تبقى من المدنيين في أحياء مخيم اليرموك والحجر الأسود والتضامن.

«مؤشرات روسية» في سورية: تغييرات و«تباينات مع إيران»

موسكو من جهة وطهران ودمشق من جهة أخرى، ذلك أن الخلاف الآخر الذي استدعى لقاء بوتين والأسد، يتعلق بمرحلة ما بعد الغوطة. بحسب المعلومات، فإن موسكو تفضل التزام «هدنة الجنوب» مع أميركا والأردن. وكان وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي بحث مع نظيره الروسي سيرغي لافروف ترتيبات معينة لجنوب سورية، تتعلق بفتح معبر نصيب الحدودي وتجنب العمل العسكري وتحييد السلاح الثقيل وانسحاب ميليشيات إيران إلى مسافات متفق عليها تصل إلى 25 كيلومترا من الحدود ومحاربة فصائل «الحيش الحر» تنظيمي «جبهة النصر» و«جيش خالد» التابع لـ «داعش». لكن طهران تدفع النظام للذهاب عسكريا إلى جنوب غربي سورية والسيطرة عليها، وهما يعتقدان بأن لديهما إمكانية الردع العسكري لإسرائيل في حال تصاعدت المواجهات في الجنوب، ما يعتبره الجانب الروسي مغامرة فيها الكثير من المخاطر، قد يستغلها نتنياهو بتصعيد عسكري لتصفية الحساب ومنع أي موطئ قدم إيراني في سورية.

مصادر متابعه للحركة الروسية تلخص الوضع في هذه النقاط:

- يأمل بوتين في تحقيق الاستقرار داخل سورية تحت قيادته المنفردة، وهذا خيار يعارض التطلعات

خيبارات بديلة، وتحديدا بعدما تبادر إيران إلى الرد عبر إعادة تخصيص اليورانيوم. وتحاول تل أبيب أن تكون واقعية في مقاربة موقف موسكو التي لها دورها ومصالحها.

أما زيارة الأسد إلى روسيا، فقد جاءت وسط دينامية عسكرية إقليمية تشهدا سورية بعد حسم آخر المعارك الداخلية في محيط دمشق، وفي وقت مازالت الدينامية السياسية مقلوبة. هذه الزيارة جرت تحت عنوان مثير هو مطالبة بوتين بانسحاب القوات الأجنبية (بعد أميركا وفرنسا وتركيا وإيران) من سورية بعد انطلاقة العملية السياسية. زيارة الأسد هي الثالثة إلى روسيا في غضون ثلاث سنوات.

الزيارة الأولى حصلت العام 2015 بعد عشرين يوما فقط على بدء التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية.

العقدة أمام موسكو كانت في إقناع النظام على السير في المسار السياسي لسوتشي، أي تشكيل لجنة دستورية من قبل المبعوث الدولي ستافان ديمستورا. وكان لافتا، أن الأمر تطلب لقاء بين بوتين والأسد الذي وافق على إرسال قائمة من مرشحين إلى اللجنة الدستورية لتعديل الدستور الحالي، مع تجنب ذكر مفاوضات جنيف. ولم يكن هذا الخلاف الوحيد بين

في موازاة الصراع المحتدم بين أميركا وإيران بعد القرار الأميركي الانسحاب من الاتفاق النووي وفرض عقوبات جديدة على إيران، وفي خضم التوتر المتصاعد بين إسرائيل وإيران في سورية، رصدت حركة روسية لافتة وناشطة في الآونة الأخيرة تمثلت في لقاء القمة الثلاثي في تركيا (بوتين وروحاوي وأردوغان) وفي لقاءين مهمين عقدهما الرئيس بوتين تباعا مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو والرئيس السوري بشار الأسد. زيارة نتانياهو إلى موسكو تمت تحت عنوان رئيسي هو «لن نسلم المنظومة الصاروخية الدفاعية (أس 300) إلى سورية»، وبرز على جدول أعمالها بند عريض هو: «الوجود الإيراني العسكري في سورية». وزيارة الأسد تمت في ظل موقف روسي مستجد هو الدعوة إلى انسحاب كل القوات الأجنبية من سورية. بدت موسكو معنية بخفض حدة الاحتقان والتوتر بين إيران وإسرائيل ومنع الانزلاق إلى حرب مفتوحة، لأن أي انفجار واسع للوضع في سورية يمكن أن يقوض الجهود الكبرى التي بذلت على مدى عامين. ولذلك فإن موسكو، وبعدمها كانت أعلنت إثر الضربة الغربية الثلاثية على النظام، أنها ستقوم بتسليم أنظمة «أس 300» أعادت النظر في موقفها ووجدت الأمر لطامة إسرائيل التي تصرف بعد زيارة نتانياهو

أباء لبنانية

حكومة 2018

باسيل: «صراع أحجام» مع «القوات» ومقايضة بين الداخلية والخارجية: أعلن رئيس حزب القوات اللبنانية دسمير ججع أن القوات اللبنانية ممثلة حاليا بأربعة وزراء (غسان حاصباني - ملحم الرياشي - بيار بوغاصي - ميشال فرعون). ومن الطبيعي أن يكون لها أكثر من أربعة وزراء في الحكومة الجديدة وبما يتناسب مع حجمها الشعبي والنيابي، وأن تكون لها وزارة سيادية.

الرد على هذا الموقف جاء من الوزير جبران باسيل (حديث الـ «الأخبار») على الشكل التالي: «من المهم الالتفات هنا إلى أن حجم القوات في الحكومة الحالية أكبر من حجمها التمثيلي في المجلس النيابي الحالي. أثناء تشكيل الحكومة الحالية، تلقينا اللوم من كل الأطراف، من دون استثناء، على موافقتنا على إعطائهم هذا الحجم. اليوم حجمهم الوزاري يجب أن يتوافق مع حجمهم النيابي، ولكن من الواضح لنا أن حجمهم ليس ذلك الذي أعلنوا عنه، وهذا سيظهر في ما سنتنتهي إليه كتلتهم النيابية.. وتفيد معلومات بأن السقف الذي ينطلق منه الوزير باسيل في مفاوضات التأييد، والذي فاتح به رئيس الحكومة، حسب تسريبات قريبين من باسيل، هو حقيقتان سياديتان إحداهما للتيار الوطني الحر كحزب، وهي وزارة الداخلية، والأخرى لرئيس الجمهورية. أما الحقيبة الخدمية التي سيتمسك بها باسيل فهي حقيبة الأشغال، الأمر الذي سيقلع الطريق أمام القوات للمطالبة بحقيبة سيادية وبحقيبة الأشغال مجددا. ويبدو، وفق التوجه العام، أن حصة التيار ورئيس الجمهورية، والتي بلغت في حكومة العهد الأولى ثمانية وزراء مسيحيين (بينهم الوزير الأرمني الذي سماه عون) إضافة إلى الوزير السني طارق الخليل، سترتفع إلى تسعة وزراء مسيحيين من دون الوزير المسلم الذي يصير رئيس الجمهورية على أن يكون ضمن فريقه الوزاري، فيما يتردد أن عون سيحاول ضم سني وشيعي إلى «كتلة العهد» ضمن الحكومة.

الحصة المسيحية لرئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر ستقل نزاعا مع ثلاث قوى: رئيس الحكومة الذي تمثل في الحكومة الحالية بوزيرين مسيحيين هما غطاس خوري وجان أوغاسبيان، والقوات التي تريد رفع حصتها إلى أربعة وزراء من ضمنها الحقيبة السيادية بعدما تبين أن حصتها الفعلية تمثلت بالوزراء غسان حاصباني وملحم الرياشي وبيار بوغاصي، فيما اتخذ ميشال فرعون موقع المستقل ولم يكن جزءا من كتلة القوات، وحقيبة تيار «المردة» التي سيخضغ نبيه بري لكي تكون وازنة وتبقى من ضمن التركيبة الوزارية، فيما ستحصل مفاوضات شكلية حول حصة حزب الكتائب والتي سنتتهي بإبقائه خارج الحكومة على الأرجح.

رسالة «التقدم» إلى الحريري: تلقى الرئيس سعد الحريري رسالة من الحزب التقدمي الاشتراكي يشترط فيها الحصول على كامل الحصة الدرزية في الحكومة «من دون أي نقصان» (لمنع توزيع النائب طلال أرسلان). وهذا ما سمعه الحريري بالحرف الواحد في لقاء جمعه والنائب وائل أبو فاعور السبت الفائت، والذي لخص موقف حزبه بالقول: «إن ما قبل الانتخابات ليس كما بعدها»، وأنه يريد «حقاتب وازنة ولن نقبل بيت الوسط للقاء الرئيس سعد الحريري للبحث مع في الملف الحكومي، وتجري الاتصالات تحضيرية يتولاها الوزير غطاس خوري والنائب وائل أبو فاعور. وعلم أن جنينلا يتجه إلى إعادة طاقمه الوزاري السابق (أبو فاعور، أكرم شهيب) بدلا من الوزيرين الحاليين مروان حمادة وأمين شقير.

نيابة الرئيس بين الفرزلي ونصار

الحكومة اللبنانية لتصريف الأعمال.. وغدا بري رئيسا للبرلمان

ان علاقته بالرئيس بري فوق كل اعتبار.

ويبدو أنه كان في الوارد عقد لقاء بين الرئيس سعد الحريري والنائب وليد جنبلاط وفق ما سبق أن أشارت إليه «الأنباء»، لكن اللقاء الذي كان مقررا في بيت الوسط لم يحصل بسبب عدم اكتمال الترتيبات وخصوصا توزيع الحقائق الوزارية.

وواضح أن انتخاب رئيس المجلس وأعضاء هيئة مكتبه سيشكل منطلقا لمحاورة سياسية جديدة، في طليعتها عودة المياه إلى مجاريها بين الرئيس الحريري وججع، إضافة إلى إصلاح ذات البين بين الرئيس بري ورئيس جبران باسيل الذي رقد رئيس المجلس أمس بتتويه لافت شكل تراجع عن كل ما سبق أن قاله بالرئيس بري، وخالصا إلى التشديد على أن الاقوياء هم من يجب أن يتمثلوا في الحكومة والرئيس بري ضمن هؤلاء. لكن باسيل «نزعا» مع وليد جنبلاط عندما اعتبر أنه لا مانع لديه من اختيار النائب طلال أرسلان وزيرا للدفاع، في حين يصير جنبلاط الذي يرأس كتلة اللقاء الديمقراطي التي تضم النواب الدروز والأشركيين عدا أرسلان والذي يصير - أي جنبلاط - على أن يكون الوزراء الدروز الثلاثة من حصة كتلته.

النائب وهبي قاطيشا عضو كتلة القوات اللبنانية (الجمهورية القوية) استغرب قيام باسيل بتوزيع الحقائق الوزارية، فهو ليس رئيس جمهورية ولا رئيس حكومة إنما مجرد رئيس كتلة، وقال: ان تصرفات باسيل تخدم القوات اللبنانية شعبيا.



الرئيس العماد ميشال عون مرثسا جلسة الاخيرة للحكومة قبل ان تتحول إلى تصريف الأعمال بحضور الرئيس سعد الحريري (محمود الطويل)

وهما النائبان طوني سليمان فرنجية وسامر أحمد ففتت. ويعد انتخابه مباشرة، يستعيد بري مقعد الرئاسة ليدبر عملية انتخاب نائبه وأعضاء هيئة مكتب المجلس

فيه إلى النائب المنتخب شبيهة التعامل التجاري مع الاسرائيليين استنادا إلى مقال صدر في جريدة «الأخبار» في 13 أبريل الماضي، وتبين ان للمدعى عليهم دورا في هذا، وقد أحيلت الاخبار إلى النيابة العامة العسكرية. وثمة دعوى ضد النائب الضاهر امام قاضي تحقيق جبل لبنان بجرم اساءة الامانة، يبدو انها جزء من هذه المعمة، وميشال الضاهر نائب عن دائرة زحلة وهو من لائحة المرشح الخاسر نقولا فتوش.

إخبار ضد نائب منتخب بشبهة التعامل التجاري مع إسرائيليين

بيروت: تقدم النائب المنتخب ميشال الضاهر بشكوى أمام القضاء العسكري ضد رجل الأعمال السوري سامر الجميل والصحافي رضوان مرزعي ومحمد النزال بجرم الاقتراء عليه والتشهير به، وذلك بالتنسيق فيما بينهم، وطالب بالكشف عن حساباتهم ومراجعة داتا اتصالاتهم، متحدئا عن رضوى. وكانت جمعية تحمل اسم «عمل مقاطعة دامي اسرائيل» تقدمت بإخبار إلى النيابة العامة التمييزية تنسب

